

**WO/PBC/32/5** الأصل: بالإنكليزية التاريخ: 10 يونيو 2021

> <u>لجنة البرنامج والميزانية</u> الدورة الثانية والثلاثون جنيف، من 12 إلى 16 يوليو 2021

عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

وثيقة من إعداد الأمانة

# <u>معلومات أساسية</u>

1. عقب المناقشات التي جرت بشأن البند 12 من جدول الأعمال، "عضوية مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة" (الوثيقة WO/PBC/31/10)، خلال الدورة الحادية والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية في سبتمبر 2020، توصلت لجنة البرنامج والميزانية إلى القرار التالى بشأن هذا البند من جدول الأعمال:

"إن لجنة البرنامج والميزانية، إذ ناقشت وبحثت الدعوة الموجهة للوبيو كي تصبح عضوا في مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المجموعة) على النحو الوارد في هذه الوثيقة (WO/PBC/31/10) ومرفقها:

"1" أقرّت بالعمل المهم الذي تضطلع به المجموعة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي تسهم الوبيو في بلوغها عن طريق العديد من برامجها ومشاريعها وفقا للبرنامج والميزانية 21/2020؛

"2" وطلبت من الأمانة التماس المزيد من التوضيح من أمانة المجموعة وتقديم وثيقة إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين تتضمن معلومات مفصلة عن:

- (أً ) المبلغ المحدّد بالضبط لمساهمة الوبيو استنادا إلى استعراض المجموعة لتخصيص التكاليف، وما يرتبط بذلك من آثار من حيث الإدارة والإبلاغ؛
  - (ب) وتطبيق ضريبة تنسيق بقيمة 1% تُقتطع في المصدر من مساهمات الغير غير الأساسية والمخصصة بصرامة لأنشطة الأمم المتحدة الإنمائية؛
    - (ج) واستخدام مساهمة الوبيو وإمكانيات تقييمها في المستقبل.

"3" وطلبت من الأمانة استكشاف أثر انضمام الوبيو إلى المجموعة من زاوية البرنامج والميزانية وتقديم تقرير عن ذلك إلى لجنة البرنامج والميزانية في دورتها الثانية والثلاثين."

- 2. وفي نوفمبر 2020، كتب المدير العام رسالة، يرد مضمونها في المرفق، إلى نائبة الأمين العام للأمم المتحدة بصفتها رئيسة مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (المجموعة)، وأبلغ في الرسالة بقرار لجنة البرنامج والميزانية وطلب مزيداً من التوضيحات بشأن المسائل التي أثارتها اللجنة.
  - 3. وردت نائبة الأمين العام على النحو الواجب على رسالة المدير العام في مارس 2021، ويرد مضمون رسالتها في المرفق.

# المبلغ الذي ستساهم به الوببو في المجموعة

4. أكدت نائبة الأمين العام المبلغ المحدّد بالضبط لمساهمة الوبيو استناداً إلى استعراض المجموعة لتخصيص التكاليف، الذي يبلغ 2000,000 دولار أمريكي سنوياً لعامي 2022 و2023. وأشير أيضاً إلى أنه سيتم تحديث مخصصات تقاسم التكاليف كل عامين، وأن الاستعراض التالي من هذا القبيل سيكون في عام 2023 للفترة 2024-2025. إذا وقعت الوبيو على أكثر من 25 إطاراً من أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، التي كانت تُعرف سابقاً باسم أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، فستزيد الرسوم الأساسية لأنها ستشمل نسبة أكبر من حصة تقاسم تكاليف المجموعة. وفي الوقت الحالي، الوبيو هي من الأطراف الموقعة الإطار واحد من أطر التعاون هذه، الجزائر 2019 – 2021. ووقعت الوبيو أيضاً في عام 2016 إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، البرازيل 2017 -2021 قبل إنشاء المجموعة في شكلها الحالى.

## تطبيق ضرببة تنسيق بقيمة 1%

- 5. أكدت نائبة الأمين العام أن ضريبة التنسيق بقيمة 1% تُطبق على جميع المساهمات المخصصة بصرامة للأنشطة الإنمائية، بغض النظر عما إذا كانت المساهمة موجهة لأنشطة المقر أو الأنشطة الميدانية. ويرد بيان شروط الضريبة في الوثائق المتعلقة بتطبيق الضريبة المتاحة على موقع المجموعة؛ وهي التوجيهات التشغيلية لضريبة التنسيق، والأسئلة المتكررة، وقائمة التحقق المبسطة للتحديد تطبيق الرسوم. وأوضحت نائبة الأمين العام أن هذه الشروط ستنطبق على المساهمات المخصصة للويبو إذا أصبحت عضواً في المجموعة، باستثناء المساهمات الأساسية أو المقدرة، أو الأموال المجمّعة (مساهمات الجهات المانحة المتعددة في نشاط إنمائي)، أو التمويل المواضيعي، أو المساهمات الواردة من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج. وتوضح أيضاً التوجيهات التشغيلية لضريبة أو المشار إليها في رسالة نائبة الأمين العام، أنه من المحتمل أن يخضع اتفاق المساهمة للضريبة إذا صحّت بعض الشروط وأتاحت قائمة أكثر تفصيلاً لاستثناءات تطبيق الضريبة.
  - وأشار مكتب التنسيق الإنمائي إلى أن الضريبة تنطبق بشكل واسع النطاق على هذه الأموال المخصصة من خارج الميزانية التي يمكن اعتبارها، ويجب التبليغ بها، كمساعدة إنمائية رسمية في إطار لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ويجب أن تبلغ بها كذلك كيانات منظومة الأمم المتحدة مجلس الرؤساء التنفيذيين المعني بالتنسيق، باعتبارها "مساعد انمائية رسمية".
- 7. وبحسب تفسير الأمانة، ستطبق الضريبة بقيمة 1% على الصناديق الاستئمانية التي تزيد قيمتها عن 100,000 دولار أمريكي، ما لم ينطبق أحد الاستثناءات الموضحة في التوجيهات على اتفاق ما. ويتعلق أحد الاستثناءات بمساهمات "البلدان المستفيدة من البرنامج" في الأنشطة الإنمائية. وتستوفي صناديق الأمم المتحدة وبرامجها المعايير المحددة مسبقاً للدول الأعضاء في الأمم المتحدة، والتي تحدد البلدان المستفيدة من البرامج على أنها تلك البلدان التي يوجد فيها منسق مقيم أو تلك المدرجة في قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التبعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي للبلدان المؤهلة للمساعدة الإنمائية الرسمية. وليس لدى الوبو معيار محدد مسبقاً لتعيين دولها الأعضاء كدول مستفيدة من البرامج، ولا تطبق قائمة لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في أنشطتها.
- 8. وتتولى الويبو، أو تيسر، الأنشطة في دول أعضاء مختلفة، رهناً بترتيبات محددة. وإذا كان البلد الذي يتم فيه تنفيذ هذه الأنشطة يوفر التمويل، فيمكن اعتبار ذلك استثناءً لتطبيق الضريبة كما هو موضح في الفقرة [7] أعلاه. ويبدو أن الضريبة تنطبق على المساهمات المخصصة (من الدول الأعضاء في الويبو والمصادر الأخرى على السواء) بالنسبة إلى الأنشطة الإنمائية المضطلع بها في دول أعضاء أخرى غير الدولة التي تقدم التمويل، على سبيل المثال، وفقاً للصناديق الاستئمانية. وستخضع الصناديق الاستئمانية لمعايير مجموعة الأمم المتحدة على أساس كل اتفاق على حدة، من أجل تحديد ما إذا كان أي استثناء من الاستثناءات سيكون قابلاً للتطبيق، وذلك استرشاداً بقائمة التحقق المبسطة لتحديد تطبيق الرسوم.
- 9. وتفهم الأمانة أن الضريبة ستطبق فقط على الصناديق الاستئمانية الموقعة بعد تاريخ انضمام الكيان إلى المجموعة. ولن تُقبل هذه الصناديق أيضاً إلّا في حال استيفائها لمعايير المساعدة الإنمائية الرسمية. وترى المجموعة أنه ينبغي إدراج "شرط الضريبة" المعياري في الاتفاق، ويرد نموذج هذا الشرط في التوجيهات التشغيلية لضريبة التنسيق. وقد يكون من المهم بالنسبة إلى الدول الأعضاء أن تلاحظ أن الأثر المحتمل للضريبة المطبقة على صندوق استئماني قد يؤدي إلى تخفيض محتمل يصل إلى 1% في الموارد المتاحة للأنشطة المخطط لها.

### استخدام مساهمة الويبو

10. تعتبر جميع الموارد، بما في ذلك جميع المساهمات في تقاسم تكاليف المجموعة، موارد أساسية مختلطة لتمويل نظام المنسقين المقيمين وعملياته. وتشمل التكاليف الممولة منسقاً مقيماً متفرغاً وحوالي 1,100 موظف من موظفي الأمم المتحدة، إضافة إلى تكاليف التشغيل. وقد أبلغت نائبة الأمين العام الويبو بأن موارد عمل نظام المنسق المقيم لا تُنسب إلى أي جهة مانحة محددة، سواء أكانت عضواً في مجموعة الأمم المتحدة أو دولة عضو مساهمة.

11. وعقدت الأمانة اجتماعاً آخر مع مكتب التنسيق الإنمائي من أجل مناقشة قيمة عضوية المجموعة بالنسبة إلى الويبو، بما في ذلك الطرق التي يمكن للويبو من خلالها الاستفادة من المنسقين المقيمين ومكاتبهم، وفرق الأمم المتحدة القطرية، ومكتب التنسيق الإنمائي للعام برنامج عمل الويبو. وأشار مكتب التنسيق الإنمائي إلى أن الانضمام إلى المجموعة قد يحسّن التعاون متعدد الأطراف مع كيانات منظومة الأمم المتحدة الأخرى والشركاء، وأنه قد يلهم بتفكير جديد حول كيفية إدراج الملكية الفكرية في نهج أكثر تكاملاً لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى الرغم من أن الحضور الميداني للويبو محدود، أشار مكتب التنسيق الإنمائي إلى أنها ستُدرج في المناقشات على مستوى فريق الأمم المتحدة القطري من أجل المساهمة في تطوير أطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وأن الويبو يمكنها تحديد طريقة تعاملها مع المنسقين المقيمين لدعم الأنشطة المتعلقة بولاية الويبو. وعلى سبيل المثال، أشار مكتب التنسيق الإنمائي إلى أن إحدى الوكالات المتخصصة قد اتبعت نهج استهداف عدد قليل فقط من البلدان التي رأت فيها مصلحة في التعامل مع المنسقين المقيمين. وأشار مكتب التنسيق الإنمائي إلى أن عضوية المجموعة تشكل أيضاً فرصة محتملة لتوسيع مصلحة في التجاوز مجال الملكية الفكرية، وربطها بالأنشطة الإنمائية الأخرى التى قد تؤثر على نظام للملكية الفكرية، وربطها بالأنشطة الإنمائية الأخرى التى قد تؤثر على نظام للملكية الفكرية.

12. ويرد فيما يلى فقرة القرار المقترحة.

#### 13. إن لجنة البرنامج والميزانية:

"1" تطلب من الأمانة مواصلة العمل مع مكتب التنسيق الإنمائي من أجل الحصول على توضيحات إضافية بشأن أثر العضوية في المجموعة على عمل الوبيو.

"2" وتطلب من الأمانة تقديم تقرير بمشاورات الأمانة الإضافية المشار إليها في الفقرة "1" أعلاه، من أجل تيسير مناقشة القرار بشأن عضوية المجموعة في الدورة الثالثة والثلاثين للجنة البرنامج والميزانية.

[يلى ذلك المرفق]

#### رسالة المدير العام إلى مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة



Ms. Amina J. Mohammed Deputy Secretary-General United Nations Headquarters 405 East 42<sup>nd</sup> Street New York, NY 10017 United States of America

November 18, 2020

Dear Deputy Secretary-General Mohammed,

I refer to the invitation from you, as Chair of the United Nations Development Group (UNDG), dated April 26, 2018, to the Director General of the World Intellectual Property Organization (WIPO), to join the UNDG, and the subsequent reply dated May 11, 2018. I have the pleasure to inform you that the WIPO Secretariat submitted the invitation to join the United Nations Sustainable Development Group (UNSDG) to the 31st session of its Program and Budget Committee (PBC) in September 2020 for its consideration.

Following deliberations in the PBC, confirmed by the WIPO Assemblies, Member States tasked the Secretariat to seek further clarifications from the UNSDG Secretariat to facilitate further deliberations by the Member States on the invitation.

The Member States sought clarifications in three areas, namely on: (a) the exact amount of the expected WIPO contribution to the UNSDG and the associated administrative and reporting implications; (b) the application of the 1 per cent levy; and (c) the use of the WIPO contribution and the possibilities for its future evaluation.

With regard to the issue of the exact amount of the WIPO contribution, the Secretariat has carefully examined the extensive material available on the UNSDG website, including the Dalberg Report of 2017. While WIPO is aware of some of the general attributes used for the cost sharing formula, including such items as annual base fee, agency size and system load, we would be grateful for further clarification on how the different attributes of the cost sharing formula would be applied to WIPO in determining the contribution amount.

*I...* 

<sup>&</sup>lt;sup>1</sup> The decision of the PBC is contained in document <u>WO/PBC/31/13</u>, sub-paragraph ii) of Agenda Item 12.

WIPO is also aware that the cost sharing formula is currently being revised and would therefore, in this regard, be grateful for information on how the new formula would be applied to WIPO, what the expected contribution would be and the various factors used to calculate the amount. Further clarification is also sought on possible annual or regular increases in the contribution in the future and the modalities by which approval of such increases will be sought from member organizations, noting that the other joint cost sharing arrangements within the UN system are discussed and considered in the Finance and Budget Network.

Regarding the application of a 1 per cent coordination levy on tightly earmarked third party non-core contributions to UN development-related activities, we have consulted the following available documents: Simplified Checklist to determine whether an agreement is subject to the levy, the Coordination Levy FAQs March 2019 and the Coordination Levy Operational Guidance.

The explanations provided in these documents, although informative, are more aligned with the business models of the large development funds and programmes that have correspondingly large earmarked resources and an extensive field presence. They do not therefore provide sufficient clarifications on the questions raised by the WIPO Member States as to how the levy would apply to WIPO. We would therefore be grateful if you could kindly provide WIPO with specific information on how the UNSDG Secretariat would interpret the application of the 1 per cent levy in the WIPO context, considering that WIPO has a different business model than that of the major development agencies with a large field presence, is predominantly Headquarter- based and has services provided electronically mostly through technology platforms.

Lastly, concerning the use of the WIPO contribution and the possibilities for its future evaluation if WIPO were to join the UNSDG, the WIPO Secretariat has examined the 2020 Report of the Chair of the United Nations Sustainable Development Group on the Coordination Office, and specifically, the Annex with the, Overview of Resources of the Special Purpose Trust Fund of the Resident Coordinator System. The report does not clarify the link between the individual contribution of an organization such as WIPO and the use of its contribution. Given the results-based nature of WIPO's budget, the link between resources and results is critical to WIPO Member States, and they would therefore appreciate additional information on how WIPO's contribution would be used and, in particular, which activities it would fund within the overall Special Purpose Trust Fund.

I thank you in advance for providing the necessary clarifications in order to facilitate the discussions of WIPO Member States regarding the invitation for WIPO to join the UNSDG at the 32<sup>nd</sup> session of the PBC which is expected to take place mid-2021.

I look forward to hearing from you and to continuing our excellent cooperation.

Yours sincerely,

Daren Tahg Director General

#### الرسالة الواردة من مجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة



31 March 2021

Dear Mr. Tang,

I would like to thank you for your letter, dated 18 November 2020, regarding the possible membership of the World Intellectual Property Organization (WIPO) in the United Nations Sustainable Development Group (UNSDG), and the recent deliberations of the Program and Budget Committee (PBC) of WIPO on this matter. I appreciate the follow-up by WIPO to my earlier invitation and remain hopeful that positive consideration will be given to joining the UNSDG.

I note the areas for clarification sought by the WIPO PBC and propose that WIPO responds to Member States along the lines below.

If WIPO were to join the UNSDG before or during 2022, then its annual contribution to the UNSDG cost-sharing for 2022 and 2023 would be \$200,000. Following the recent revision to the cost-sharing formula, this remains the minimum base fee for UNSDG members, and it applies to any United Nations entity with an average annual total expenditure (over two years) of less than \$100 million, and/or which is currently signatory to less than 25 United Nations Sustainable Development Cooperation Frameworks. As this second requirement applies to WIPO, only the minimum base fee of \$200,000 would be expected – the agency size and system load criteria would not apply.

Cost-sharing allocations will be updated every two years – in 2021 for the period 2022-23, in 2023 for 2024-25, etc. Updates will be based on the latest data available. Entities are informed of changes to allocations that eventuate as a result of the latest data as early as possible the previous year, to allow for the necessary budgetary approvals by governing bodies. Based on the current formula, the proposed allocation for WIPO would only increase for 2024-25 if the number of Cooperation Frameworks to which WIPO was signatory would increase beyond 25. According to the latest data from the Development Coordination Office (DCO), WIPO is currently signatory to only one such document.

Mr Daren Tang Director General World Intellectual Property Organization Geneva Regarding the 1% levy, this does apply to any tightly earmarked contribution for development activities, irrespective of whether the contribution is for headquarters or field-level activities. The conditions for the levy outlined in the documents on the application of the levy – i.e. the Coordination Levy Operational Guidance, the Frequently Asked Questions, and the checklist – would apply to earmarked contributions to WIPO should it become a UNSDG member. The levy does not apply to core or assessed contributions, pooled funds, thematic funding, or contributions from program country governments.

I note the question from the PBC regarding reporting on the individual contributions of UNSDG member entities and the use of its contribution. The results of the Resident Coordinator (RC) system are not attributable to any specific donor, be they a UNSDG entity or a Member State contributor. All resources to the Special Purpose Trust Fund (SPTF) for the RC system, including all contributions to the UNSDG cost-sharing, are considered as co-mingled core resources to fund the RC system and its operations. This includes the costs of a full-time Resident Coordinator and their office and staff in 131 countries globally, as well as the costs associated with DCO and its staff at Headquarters and regional level. The report of the Chair of the UNSDG on DCO and its Annex on the Overview of Resources of the SPTF serve as the reporting on the use of all contributions to the SPTF, irrespective of their size or source. The online portal for the SPTF (<a href="https://unsdg.un.org/SPTF">https://unsdg.un.org/SPTF</a>) also provides further details on an updated basis regarding the allocation of the funds globally.

Regarding the specific value of UNSDG membership to WIPO, including ways in which WIPO might leverage the Resident Coordinators and their offices, the United Nations country teams, and DCO in support of its important mandate, I propose that your office liaise and discuss with DCO. Colleagues in DCO can help outline concrete means by which WIPO can draw on the capacities and support of the RC system to advance its objectives and ensure intellectual property issues feature as part of development plans and programs at country and regional levels. Please do not hesitate to contact the Assistant Secretary-General of DCO, Mr. Robert Piper, to discuss this.

Thank you for initiating these discussions with the PBC regarding the possible membership of WIPO in the UNSDG. Should I be able to personally assist in ensuring a positive outcome from the PBC in these deliberations, please let me know. Either way, I look forward to hearing from you on the outcome of the discussions at the 32<sup>nd</sup> session of the Program and Budget Committee of WIPO.

Yours sincerely,

Amina J. Mohammed